



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

إننا نجتمع اليوم لنقف على التحضيرات الخاصة بالدخول الاجتماعي
المقبل، لا سيما الجانب المتعلق بتوفير الشروط والظروف الملائمة
لأبنائنا.

إن هذه السنة قد تكون خاصة بالنظر للتعداد والامكانيات التي سخرت في
هذا المجال تنفيذا لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي أكد
على الارتقاء بالخدمات المقدمة في إطار عمل حكومي شامل ومنسجم،
وهو ما تجسد عبر اللجان القطاعية كل في مجال اختصاصه وامتدادها
محليا عبر كل ولايات الوطن وبلدياتها.

إننا اليوم أمام تحديات ورهانات عديدة وجب على الجميع إدراكها، فهناك
إمكانيات مادية و بشرية كبيرة تم حشدها ،من أجل الارتقاء بالتنمية عبر

كامل ربوع وطننا من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، مع إعطاء الأولوية للولايات الجنوبية والهضاب العليا و المناطق الحدودية التي يجب أن تستفيد هي الأخرى من نصيبها التنموي، مجسدين بذلك تعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية الداعية إلى وضع جنوبنا الكبير وهضابنا العليا في قلب كل استراتيجيات الدولة، وما إعادة إحياء صندوق تنمية الهضاب العليا والجنوب وحشد الموارد المالية لفائدة ساكنة هذه المناطق وكذا تنمية المناطق الحدودية التي استفادت من برامج تنموية واعدة وهامة تم تمويلها من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، لأكبر دليل على إيمانه العميق بتحقيق تنمية متوازنة تراعي خصوصيات كل مناطق الوطن، التي تدعّمت أيضا بقرار فخامة السيد رئيس الجمهورية القاضي برفع التجميد عن العمليات التي لها أثر مباشر على حياة الساكنة وذلك رغم الصعوبات المالية التي تمر بها البلاد، خاصة قطاعات التربية والسكن والصحة والمياه والطاقة، لما لها من انعكاسات مباشرة على الحياة اليومية للمواطنين.

وإن بلادنا اليوم تفتخر تحت عناية فخامة رئيس الجمهورية بما وصلت إليه من انجازات جبارة، سواء تعلق الأمر بالمنشآت القاعدية أو السكن أو المرافق الصحية أو التربوية التي تسجل اليوم أكثر من 27.500 مؤسسة مدرسية، أو الهياكل والأقطاب الجامعية المنتشرة عبر كل ولايات الوطن والتي وصلت إلى 106 مؤسسة جامعية، ناهيك عن المرافق الشبانية والرياضية.

وأجدني أمام هذه المجهودات الجبارة التي بذلت لكي تصل التنمية إلى أبعد نقطة في وطننا العزيز من أجل المواطن فحسب، وبتعليمات من فخامة السيد رئيس الجمهورية، ما كانت لتتحقق لولا الانتصار الكبير للمصالحة الوطنية التي زكاها الشعب الجزائري برمته، كمشروع حضاري يبعده الوطني و الإنساني، و الذي ننعم اليوم بثماره وعلى رأسه مكسب الأمن والاستقرار اللذين دفعنا ثمنهما غاليا بفضل التضحيات الجسام لأبناء مختلف أسلاكنا الأمنية وعلى رأسهم أفراد جيشنا الشعبي الوطني المرابط على حدودنا والذي لولا وقوفه وقفة رجل واحدة إلى جانب وعي مواطناتنا ومواطنينا والتفافهم حول مؤسساتنا الدستورية لما خرجت الجزائر من نفق عشرية دموية سوداء، منتصرة على الإرهاب الهمجي والأعمى الذي ما تزال بقاياه تتخبط ويلفظ أنفاسه الأخيرة.

وهو ما يدعونا جميعا مسؤولين ومواطنين وكل أطراف المجتمع، للتجند أكثر من أي وقت مضى، للتحلي باليقظة والرقى إلى مستوى عظمة وطننا ومؤسساتنا الدستورية و التضحيات الجسام لأفراد مختلف أسلاكنا الأمنية الذين يضحون بالغالي والنفيس من أجل أن نعيش وأبنائنا في كنف السلم والأمان.

وهنا أؤكد بأن الدولة لن تتسامح مع أي كان يريد العبث باستقرارها وأمنها، والتي ستواصل حربها دون هوادة ضد الإرهاب وتجفيف منابعه والذود عن كل شبر من أرضنا الطاهرة، والضرب بيد من حديد، لكل من يريد المساس بأمن المواطن و بالقيم الوطنية، ولن يجدوا إلا الحزم والصرامة النابعين من قوة مؤسسات الدولة.

هذه المكاسب الكبرى والعظيمة التي جاء بها فخامة السيد رئيس الجمهورية من أمن واستقرار وتنمية شاملة مست كل الميادين، كان هدفها الأسمى هو خدمة المواطن والوطن بعيدا عن كل الحسابات أو المزايدات أو الاستحقاقات السياسية مهما كان نوعها، وهو ما يجب أن يعيه كل فرد من أبناء هذا الوطن وأن لا ينساقوا وراء متاهات المشككين الذين هم بعيدون كل البعد عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد، فالجزائر دولة مؤسسات تحترم مواعيدها الدستورية، فأولئك الذين يريدون أن يقتاتوا من يوميات المواطن عشية كل استحقاق سياسي مغردين خارج السرب عليهم أن يعوا بأن المواطن الجزائري لا يختبر في حب وطنه ومساندته لمؤسسات دولته ودعمه الكامل واللامشروط لأمن واستقرار بلده والتفافه حول جيشه، وهو الذي هب بالأمس القريب هبة رجل واحد ملبيا نداء السلم والمصالحة الوطنية، مقدما أسمى الدروس في التكاتف والتلاحم والوطنية.

في هذا المقام، أنوّه بما وصلت إليه بلادنا من نضج سياسي في الممارسات الديمقراطية التي تعززت بالمبادئ والقيم الجديدة التي جاء بها التعديل الدستوري لفخامة السيد رئيس الجمهورية، وهي مكاسب عززت صلابة مؤسساتنا الدستورية وأحاطت الممارسة السياسية في الجزائر بكل الضمانات القانونية، ووضعت على عاتق الدولة التكفل التام بالمواطن وبأمنه، ووسعت مجال حرياته وعززت حقوقه السياسية وحقه في تنمية مستدامة، والتي لا يمكن لها أن تتأتى إلا ببسط سلطان القانون.

وفي الختام، وأنا أمام إطاراتنا الشابة، فإنني أستبشر خيرا بكم وبأمثالكم من أبناء الجزائر البررة من كل ربوع الوطن الذين بلغوا من الوعي ما بلغوا، ليكونوا صمام أمان لاستقرار البلاد رافضين الانسياق وراء دعاة الفتنة والحاquدين على ما حققته وتحققه الجزائر من انجازات تحت القيادة الرشيدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية، الذي يؤكد دائما على مواصلة مسيرة التنمية وجعل المواطن في قلب كل ما نقوم به في كنف السكينة والأمان.

بطاقة تلخيصية لما تم تخصيصه للدخول المدرسي

- تخصيص 84.000 منصب مالي لضمان سير المدارس الابتدائية منها 45.000 لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني في مجال الإطعام والنقل والصيانة، مع تخصيص حصة إضافية لفائدة ولايات الجنوب والولايات المنتدبة الجديدة.
- تخصيص مبلغ 27 مليار دج لإقتناء 3.500 حافلة نقل مدرسي لفائدة كل بلديات الوطن، 600 حافلة منها ستكون جاهزة شهر سبتمبر المقبل.
- رفع التجميد عن تخصيص مبلغ 15 مليار دج موجه لحراسة و صيانة المدارس الابتدائية مع السماح باستعمال 50% من هذا المبلغ من أجل اقتناء مدافئ و مكيفات هوائية.
- تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 26 مليار دج لتسيير المطاعم المدرسية، و كذا غلاف مالي لدعم الانتقال الطاقوي بهدف تزويد المدارس النموذجية عبر 48 ولاية بالمعدات التي تشتغل بالطاقات المتجددة.
- رفع التجميد على 1.540 مشروع للتربية الوطنية منها انجاز وإعادة تهيئة المدارس الابتدائية والمطاعم عبر الوطن.